

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الخميس 8 فبراير 2018 (السنة الرابعة والعشرون - العدد 6569)



في هذا العدد

الافتتاحية

02 التنسيق بين الأشقاء ضرورة لتعزيز أركان الأمن العربي

الإمارات اليوم

03 الثقافة مطلب أساسي من مطالب التنمية الشاملة

تقارير وتحليلات

04 تطلعات طموحة للعلاقات بين الإمارات وماليزيا

05 إيران في الذكرى التاسعة والثلاثين لثورتها.. اقتصاد متهاك وانكشاف أمام الخارج

06 هل يشهد العالم سباق تسلح نووياً جديداً؟

شؤون اقتصادية

07 «أكسفورد»: دبي تسجل نمواً اقتصادياً متسارعاً وترسخ الابتكار والمعرفة

من إصدارات المركز

08 إنهاء الفقر المدقع في البلدان المشقة والمتأثرة بالصراعات

عام زايد 2018

10 أبوظبي: إمارة في طور التحول



التنسيق بين الأشقاء ضرورة لتعزيز أركان الأمن العربي

تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على التنسيق مع الأشقاء العرب من أجل التوصل إلى بناء مواقف مشتركة، لمواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد الأمن القومي العربي، وإيجاد حلول للأزمات والقضايا المختلفة، وقد شكلت الزيارة التي قام بها كل من جلالة الملك عبدالله الثاني، ملك المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، أمس الأربعاء، وفخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة، أول من أمس الثلاثاء، للدولة، فرصة مهمة ليس فقط لتعزيز العلاقات الإماراتية مع كل من الدولتين الشقيقتين في المجالات كافة، وإنما أيضاً للتشاور وتبادل الرؤى حول تطورات ومستجدات القضايا الإقليمية والدولية.

إن التنسيق الإماراتي مع الدول العربية الشقيقة أثبت فاعليته ليس فقط في مواجهة مصادر الخطر والتهديد التي تواجه الأمن والاستقرار في الدول العربية، وإنما في التصدي لأي تدخلات خارجية في شؤون دول المنطقة أيضاً، وخاصة أن الإمارات تحرص دوماً على بناء مواقف مشتركة إزاء قضايا وأزمات المنطقة المختلفة، وتتعاون بشكل وثيق مع الأشقاء العرب من أجل التوصل إلى حلول دائمة لها، وإنهاء الصراعات التي تشهدها بعض دول المنطقة، وهذا ما عبر عنه بوضوح صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، خلال مباحثاته مع جلالة الملك عبدالله الثاني، بقوله: «إن الظروف الحرجة التي يمر بها العالم العربي، والتهديدات التي يتعرّض لها، تستدعي المزيد من التشاور والتعاون والتنسيق بين الأشقاء بما يعزز أركان الأمن العربي، ويصون المصالح العليا للدول العربية وحقوق شعوبها في الاستقرار والتنمية والرفاه والسلام». وأكد سموه: «أن دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، تسعى دائماً إلى توثيق علاقاتها الأخوية بالمملكة الأردنية الهاشمية بما يحقق مصالحهما ويعزز العمل العربي المشترك، خاصة في ظل التحديات التي تواجه دول المنطقة، وفي مقدمتها الإرهاب والعنف والتطرف والتدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية». وفي السياق ذاته، فإن المباحثات التي أجراها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، مع فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي، أول من أمس الثلاثاء، ناقشت عدداً من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وآخر المستجدات في المنطقة، وبشكل خاص التدخلات الإقليمية في المنطقة وأضرارها على أمن واستقرار البلدان العربية، إضافة إلى سبل محاربة التطرف والعنف والإرهاب، وتجفيف منابعه ومصادر تمويله ومنابر أفكاره وأيديولوجياته. ولا تألو الإمارات جهداً من أجل تنسيق وتوحيد المواقف العربية وتبني رؤى مشتركة إزاء مجمل أزمات وقضايا المنطقة، لأنها تؤمن بأن التضامن العربي هو المدخل الأمثل ليس فقط لمواجهة التحديات والمخاطر المحدقة بالمنطقة، وإنما أيضاً للحفاظ على مقتضيات وأركان الأمن القومي العربي، وخاصة أن المنطقة العربية ما تزال تواجه مجموعة من التحديات والمخاطر تقتضي الوقوف صفاً واحداً لمواجهة قوى التطرف والإرهاب وإجهاض خططها ومشروعاتها التي تسعى إلى النيل من أمن واستقرار الشعوب العربية، والتصدي لمحاولات التدخل الدائمة من قبل أطراف خارجية تسعى إلى استثمار أزمات المنطقة لتحقيق مطامعها. ولأجل هذا، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد خلال المباحثات التي تجريها مع القادة والزعماء العرب في مختلف المناسبات، ضرورة الحفاظ على وحدة وسيادة الدول التي تواجه الأزمات والصراعات، والعمل على صون مقدرات شعوبها، وتمكين مؤسساتها الوطنية للاضطلاع بمسؤولياتها في حفظ الأمن والاستقرار، فضلاً عن دعم التنمية والبناء والتطوير فيها، كما تدعو أيضاً إلى ضرورة العمل على تعزيز جهود العمل العربي المشترك بما يحقق مصالح الشعوب العربية ومواجهة مساعي التدخل في شؤونها الداخلية التي تستهدف أمنها واستقرارها ومقدراتها.

إن جهود الإمارات لتعزيز التضامن العربي، والحفاظ على وحدة الدول العربية واستقرارها إنما تعبر عن مبدأ ثابت تتبناه منذ عهد المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وهو العمل على تعزيز السلام والاستقرار والأمن على الساحتين الإقليمية والدولية، والمشاركة في أي جهد يعزز الأمن القومي العربي، ويحفظ للدول العربية وحدتها واستقرارها في مواجهة أي تحديات مهما كان مصدرها.

الثقافة مطلب أساسي من مطالب التنمية الشاملة

إحياءً للموروث الثري للوالد المؤسس المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، في «عام زايد»، لا تألو القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، جهداً في توفير كل سبل الدعم للنشاط الثقافي بالدولة وتشجيع المشاريع والمبادرات الرامية إلى تعزيز المنتج الثقافي، والارتقاء بمكانة الإمارات في المجال الثقافي إقليمياً وعالمياً، وفي هذا الإطار وجّه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بإطلاق «صندوق التنمية الثقافية» بدولة الإمارات العربية المتحدة، كما وجّه سموه بإطلاق «مؤشر مساهمة الصناعات الإبداعية» في الناتج الإجمالي المحلي للدولة، لتحديد مدى مساهمة قطاع الثقافة بمختلف مساراته وتخصصاته في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية، إذ تمثل الصناعات الإبداعية مصدراً مهماً من مصادر الدخل، ولاسيما للدول التي ترعى الإبداع كدولة الإمارات. وقد جاء ذلك خلال حضور سموه جانباً من «خلوة مستقبل الثقافة» التي نظمتها وزارة الثقافة وتنمية المعرفة مؤخراً في متحف اللوفر-أبوظبي، التي تعد الأولى من نوعها على مستوى الدولة، بحضور كبار الشخصيات ورموز الثقافة الذين وجدوا في مخرجاتها آليات فعالة كفيلة بتعزيز التنمية الثقافية، وتطوير المنتج المعرفي الإماراتي والارتقاء به، حيث ناقشت الخلوة واقع العمل الثقافي بالدولة وتعزيز الإبداع والابتكار في الثقافة، ودعم المواهب الوطنية، بهدف رسم ملامح مستقبل المشهد الثقافي الوطني، والوقوف على التحديات الراهنة، وأثمرت عن توصيات عدة تدعم العمل الثقافي وتعكس اهتمام وشغف القيادة الإماراتية بالتنمية المعرفية التي هي ركيزة الحضارة والسبيل للارتقاء بالإنسان. وتأكيداً لإيمان الدولة بأهمية النشاط الثقافي، وترسيخاً لما تحمله الثقافة في طياتها من قيم التسامح والتعايش التي قدمت فيها الإمارات نموذجاً يحتذى به، قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: «ثقافتنا هي هوية أجيالنا وعمق لتاريخنا ورسالة للعالم، نريد أن نقلها بطرق أكثر إبداعاً.. ثقافتنا الإماراتية تحمل روح المحبة والتسامح، وتدعو للانفتاح على الآخر، وتستمد روحها وهويتها من الحضارة العربية والإسلامية». وأضاف سموه: «الاقتصاد والثقافة والسياسة مكونات متمزجة لتشكّل أمة.. وتبني دولة.. ولا غنى لتطورنا ونهضتنا عن ثقافة راسخة منفتحة ومتطلعة للمستقبل».

ومن منطلق الاهتمام الذي توليه القيادة الرشيدة للدولة للحفاظ على اللغة العربية، كونها أحد أهم مكونات الوعاء الثقافي الإماراتي، واللغة الوطنية التي تعبر عن حضارة الدولة وهويتها الوطنية وتعكس خصوصيتها الثقافية والحضارية والمجتمعية، أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم خلال الخلوة، أن «عمود ثقافتنا اللغة العربية.. ولا يمكن تنمية معرفتنا وترسيخ هويتنا وتطوير ثقافتنا إذا ابتعدنا عنها». وتضمنت الخلوة جلسة خاصة باللغة العربية وركزت توصياتها على إيجاد المبادرات الداعمة للمحتوى العربي الرقمي، وتعزيز مكانة لغة الضاد في عصر التقنيات المتطورة والذكاء الاصطناعي، إلى جانب تعزيز مكانة الكتاب الإماراتي ضمن القوائم العالمية للكتب المترجمة.

ولطالما آمنت دولة الإمارات قيادة وشعباً بأن الثقافة هي نواة التقدم، ففي مثل هذا العصر، كيف يمكن لأمة لا تمتلك إرثاً ثقافياً ولا ينتهج شعبها سلوكاً ثقافياً وحضارياً متطوراً أن تتقدم وترتقي، فتأسس بيئة ثقافية متطورة قادرة على استيعاب ومواكبة التطور الحضاري المتسارع الذي تشهده دولة الإمارات العربية المتحدة على مختلف الصعد، لم يعد أمراً تكملياً، فعملية التطوير الثقافي والمعرفي مطلب أساسي تأتي في مقدمة ركائز التنمية الشاملة، التي يمثل بناء الإنسان الواعي والمثقف عمادها الرئيسي، وتأكيداً لذلك قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: «إن سعينا نحو زيادة المستقبل وحرصنا على أن نكون في مصاف أكثر الدول تقدماً لا يكتمل إلا بتعزيز رصيدنا الثقافي وتوظيفه التوظيف الأمثل وتطويره.. نريد ثقافة جوهرها الإبداع ونهجها الابتكار».

تطلعات طموحة للعلاقات بين الإمارات وماليزيا

استكمالاً للجهود المتواصلة لتعزيز علاقات مسيرة التعاون الاستثماري والتجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة وماليزيا، اختتم ملتقى الأعمال الإماراتي-الماليزي في العاصمة كوالالمبور أعماله مؤخراً، بمشاركة نحو 360 مؤسسة وجهة وشركة من الجانبين.

وفيما يتعلق بالقطاع السياحي، تم التطرق إلى المناخ الإيجابي للفرص المشتركة المقبلة على صعيد القطاع السياحي بين البلدين، ولاسيما مع تأسيس الجانب الماليزي، مؤخراً، مركزين متكاملين، في أبوظبي ودبي، لتسهيل عملية تقديم طلبات التأشيرات وتسريعها، واستمرارية الجهود المشتركة لتطوير ذلك القطاع الحيوي لكلا البلدين ورفع معدلات نموه.

وتبرهن المجالات المشتركة التي تم التباحث حول تطويرها خلال الملتقى على المكانة التي وصلت إليها دولة الإمارات العربية المتحدة بفضل امتلاكها مقومات أثقلت وزنها في المجال الاقتصادي والتجاري ورسخت مكانتها كواجهة تجارية مميزة إقليمياً ودولياً، وعلى صعيد آخر تأتي تلك الجهود ضمن استهداف

الإمارات لتعزيز علاقاتها مع دول جنوب شرق آسيا، بعد تحولها إلى أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، وكذلك سعي الإمارات للحضور القوي في الأسواق الآسيوية، ولاسيما ماليزيا التي تعد بوابة رئيسية لدول جنوب شرق آسيا. وتظهر مكانة البلدين بوضوح في الأرقام

والإحصائيات، حيث تعد الإمارات حالياً أكبر شريك تجاري لماليزيا بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وناهز حجم التبادل التجاري بينهما ما قيمته 15.4 مليار درهم في عام 2016، لتتخطى الواردات الإماراتية من ماليزيا ما قيمته 12.9 مليار درهم، وتجارة إعادة التصدير من الإمارات إلى ماليزيا ما قيمته 1.8 مليار درهم، عن العام نفسه، وبلغ إجمالي رصيد الاستثمارات الماليزية المباشرة في الإمارات حتى نهاية عام 2015 ما قيمته 1.6 مليار درهم، فيما بلغت قيمة استثمارات الإمارات في ماليزيا للفترة نفسها نحو 8.7 مليار درهم.

ومع التوقعات الإيجابية إزاء نمو الاقتصاد العالمي، وفي ضوء تحسن أسعار النفط الذي يلوح في الأفق، وفي ظل ترقب زخم وجود الشركات الماليزية في إكسبو دبي 2020، تتوقع كل من الإمارات وماليزيا تنامي العلاقات التجارية والاستثمارية بينهما وتشديد المزيد من جسور التعاون المشترك، مع العمل على إتاحة الفرص لمزيد من الشركات وتوطيد العلاقات الاقتصادية والاستثمارية، مدعومة بما يقدمه البلدان من تسهيلات لازمة لتعزيز قنوات التبادل التجاري.

في ضوء تقارب الرؤى التنموية بين كلا البلدين، واعتماد الإمارات في خططها التنموية على مسارات مشابهة للتجربة الاقتصادية الماليزية، التي تعد واحدة من أنجح التجارب الاقتصادية عالمياً، ولاسيما عبر دور الصناعات التحويلية، والتقنيات الحديثة، وقطاعات الخدمات والتجارة العالمية، والابتكار والبحث والتطوير، وتبني سياسة الانفتاح العالمي، جاء ملتقى الأعمال الإماراتي-الماليزي ليترجم قوة ومثانة العلاقات بين الجانبين، ويعزز مسيرة التعاون، حيث استهدف تعزيز آفاق التعاون في مجالات عدة تحظى باهتمام مشترك من الجانبين، من بينها مجالات الابتكار وريادة الأعمال، والطاقة النظيفة والمتجددة، والبنية التحتية، بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات تعزز التعاون الاقتصادي وتروج للفرص الاستثمارية.



وعلى صعيد القطاعات ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين، يعد ملتقى الأعمال الإماراتي-الماليزي فرصة ذهبية لبحث سبل دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

في كلا البلدين، حيث يحظى القطاع بأهمية خاصة فيهما، ولاسيما بعد أن بات عماداً أساسياً في اقتصادهما، ويظهر ذلك جلياً في تنامي دور الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تستأثر تلك المشاريع بما يربو على 90% من الشركات المسجلة في دولة الإمارات، ونحو 97% من الشركات وكيانات الأعمال التجارية في ماليزيا.

ونظراً إلى كون ماليزيا أحد المراكز المهمة لصناعة الحلال في العالم، وما تتمتع به الإمارات من تجربة ثرية في هذا القطاع، وخاصة بعد اعتراف ماليزيا بـ «الممارسات العالمية لنظام مراقبة المنتجات الحلال الإماراتية» العام الماضي، ناقش ملتقى الأعمال الإماراتي-الماليزي سبل تعزيز التعاون بينهما في تلك الصناعة ترجمة للأهداف الحكومية في تنويع الصادرات الصناعية ودعم آليات تنمية الصناعة الحديثة لرفع قيمة الصادرات الوطنية غير النفطية، والتي تعد تجارة الحلال واحدة من أهمها، كما يأتي الاهتمام الذي يوليه كلا البلدين لهذه الصناعة مواكباً للطلب المتزايد على منتجات الاقتصاد الإسلامي.

إيران في الذكرى التاسعة والثلاثين لثورتها.. اقتصاد متهاك وانكشاف أمام الخارج

في الوقت الذي تتباهى فيه إيران في الذكرى التاسعة والثلاثين لثورتها أنها أصبحت قوة إقليمية مؤثرة في تفاعلات المنطقة، فإن المعطيات والحقائق تشير إلى أنها تواجه العديد من الأزمات، ففي الداخل يواجه اقتصادها مشكلات هيكلية عميقة، وتدمراً شعبياً غير مسبوق إزاء الأوضاع المعيشية، أما في الخارج فإنها تعاني انكشافاً واضحاً بعدما تأكد للجميع أنها العامل الأساسي في زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة.

الأكثر تضرراً من أي تقلبات تواجه السوق النفطية، كما تدنت قيمة عملتها الوطنية (التومان) بصورة كبيرة أمام الدولار، حتى إن بعض التقديرات تشير إلى أنها فقدت أكثر من 30% من قيمتها خلال السنوات السبع الماضية، كما تواجه الميزانية الإيرانية



عجزاً متزايداً، وهو ما اضطر الحكومة إلى رفع الضرائب في ميزانية العام 2018، ورفع الدعم عن بعض السلع الأساسية، هذا فضلاً عن ارتفاع مؤشرات التضخم والبطالة والفقر، الأمر الذي يؤكد بوضوح أن إيران فشلت بعد مرور 39 عاماً من ثورتها في أن تقدم نموذجاً تنموياً يستجيب لحاجات الشعب الإيراني وتطلعاته في الرفاه والازدهار.

أما فيما يتعلق بالخارج، فإن إيران التي تدّعي أنها تسعى إلى حل أزمات المنطقة من خلال الحوار والتعاون مع دول المنطقة والقوى الدولية، فإنها تتجاهل حقيقة رئيسية أنها هي من تقف وراء تعثر جهود الحل السياسي لأزمات المنطقة المختلفة، سواء من خلال محاولة فرض وصايتها السياسية على العديد من دول المنطقة وجعلها تدور في فلكها، أو من خلال الاستمرار في سياساتها التدخلية والتوسعية، وتقديم الدعم للمليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية في أكثر من دولة، فهي تقف وراء الصواريخ الباليستية التي تطلقها ميليشيا الحوثي الإرهابية باتجاه المدن السعودية، وتواصل تسليح ودعم الجماعات الإرهابية، مثل: حزب الله والجماعات والخلايا الإرهابية في كل من العراق وسوريا والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والكويت، ولهذا فإن صورتها في الخارج أصبحت مرتبطة بالإرهاب، ولعل هذا ما يفسر إصرار الولايات المتحدة، ومعها العديد من القوى الكبرى، على إعادة النظر في الاتفاق النووي، وتضمينه قيوداً وضوابط جديدة تحول دون امتلاك إيران السلاح النووي مستقبلاً، ومطالبتها في الوقت ذاته بفرض قيود مشددة على برنامجها للصواريخ الباليستية الذي ينطوي على تهديد واضح للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

حاول الرئيس حسن روحاني في الخطاب الذي بثه التلفزيون الإيراني، أول من أمس الثلاثاء، بمناسبة الذكرى الـ 39 للثورة، إعطاء الانطباع بأن ما حققته الثورة من إنجازات على كل الأصعدة عزز من مكانة إيران الإقليمية، فقد أشار إلى أن

الشعب الإيراني لن يتخلى عن مبدأ الحرية والسيادة الوطنية ومحاربة الاستبداد والوقوف في وجه المعتدين، وأضاف: «إننا اليوم وبعد 39 عاماً من انتصار الثورة لا نزال نشاهد وجود الشعب ومشاركته بفاعلية ووقوفه في وجه التهديدات وتحقيق النجاح على المستوى الداخلي والخارجي». وفيما يتعلق بسياسة بلاده الخارجية، أشار روحاني إلى أن الحل السياسي والتفاوض، ولاسيما مع دول المنطقة، هو الأساس لمواجهة مشكلات المنطقة المعقدة، بعيداً عن أي تدخلات خارجية. وأعاد روحاني تأكيد موقف بلاده من الاتفاق النووي مع مجموعة (1+5)، مشيراً إلى أن هذا الاتفاق أقوى من أن يمزقه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

خطاب روحاني، وتصريحات غيره من المسؤولين الإيرانيين، في الذكرى التاسعة والثلاثين للثورة، يتجاهل العديد من الحقائق، ففي الداخل تتنامى حالة الغضب والتذمر لدى قطاعات عريضة من الشعب الإيراني؛ احتجاجاً على تفاقم المشكلات الاقتصادية، وفي الخارج فإن صورة إيران باتت مرتبطة، أكثر من أي وقت مضى، بدعم التطرف والإرهاب، وتبني سياسات عدائية وتدخلية تقف وراء حالة الفوضى وعدم الاستقرار في العديد من دول المنطقة. ولعل نظرة سريعة إلى مؤشرات الاقتصاد الإيراني المتدنية في مختلف المجالات تفسر حركة الاحتجاجات التي شهدتها البلاد في نهاية العام الماضي، واستمرت عدة أيام في العام الجاري 2018، وجعلت مراقبين يحذرون من أنها قد تؤدي إلى اندلاع ثورة جديدة، فإيران، برغم ثروتها الهائلة من النفط والغاز، لم تتمكن من بناء تنمية حقيقية تنعكس إيجاباً على الشعب، بل إنها فشلت في تبني سياسة التنويع الاقتصادي بعيداً عن النفط، وهذا ما يجعلها

هل يشهد العالم سباق تسلح نووياً جديداً؟

يتصاعد القلق الدولي من العقيدة النووية الأمريكية الجديدة، وهناك مخاوف حقيقية من حدوث سباق تسلح نووي جديد، قد يصعب التنبؤ بمساراته المستقبلية في ظل وضع دولي مضطرب، وتنافس إقليمي ودولي محموم على النفوذ في مختلف مناطق العالم.

فهناك تهديد الصين التي تنمو قدراتها العسكرية التقليدية والنووية بشكل كبير، وهي تسعى لأن تكون قوة عظمى عسكرياً، كما هي الآن اقتصادياً؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى كوريا الشمالية التي تعتبر بالفعل خطراً على الولايات



المتحدة، خاصة في ظل التهديدات المتكررة من رئيسها بإمكانية ضرب الأراضي الأمريكية. ولكن من الواضح، وفقاً للمعطيات القائمة، أن روسيا ربما تكون القوة الأكثر قلقاً لأمريكا، فهي تملك ترسانة نووية ضخمة جداً وتفوق في عددها ما لدى واشنطن، كما أنها تسعى إلى تحديثها؛ ولم يخف وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس، السبب وراء التركيز على روسيا، حيث تقوم بتنمية قدراتها النووية وتبني استراتيجية وعقيدة عسكرية تهدف إلى العودة إلى ساحة المنافسة العالمية. ومن ثم فهي تمثل القوة الأكثر قدرة على منافسة، وربما تهديد المصالح الأمريكية، بينما تملك قوة ردع لا يستهان بها. ثالثاً، تنسجم هذه العقيدة فعلياً مع رؤية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التي كانت شعاراً لحملته الانتخابية، في أن تعود أمريكا أقوى مرة أخرى؛ حتى تتمكن من تعزيز نفوذها العالمي، ومن ثم حماية مصالحها من أي تهديد داخلي أو خارجي.

ومن هنا، فإن هذه الاستراتيجية تثير القلق ليس فقط لدى القوى الأخرى التي تعتبرها واشنطن منافساً، وربما خطراً عليها، مثل روسيا والصين؛ ولكن أيضاً للمجتمع الدولي بأسره الذي يخشى سباق تسلح نووياً جديداً قد يقود العالم مرة أخرى إلى حافة الهاوية، كما حدث من قبل خلال الحرب الباردة. وهناك من يرى أن العقيدة الجديدة تنطوي على خطورة حقيقية، لأنها تأتي في ظل تطورات متسارعة وربما غير مسبوقه على الساحة الدولية، حيث شهد تنافساً محموماً ليس فقط بين القوى الكبرى غير الحليفة أصلاً، وإنما أيضاً بين الحليفة نفسها؛ خاصة في ظل توجه الرئيس ترامب لإعادة رسم خريطة وشروط علاقات واشنطن مع حلفائها؛ وتأتي دعوات قادة أوروبا البارزين للاعتماد على النفس في شؤون الدفاع، بما فيها المظلة النووية، إدراكاً للواقع الجديد الذي قد يحكم العلاقات بين الدول الحليفة وغير الحليفة.

العقيدة الجديدة التي كشفت عنها وثائق غير سرية لوزارة الدفاع الأمريكية «البنجابون» تهدف إلى تعزيز مكانة السلاح النووي في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، وذلك من خلال: أولاً، تحديث القوة الثلاثية النووية

المتمثلة في الطيران الاستراتيجي، والصواريخ باليستية العابرة للقارات، والغواصات الحاملة لرؤوس نووية. وثانياً، تخفيف القيود المفروضة على استخدام السلاح النووي، وهذا يعني تسهيل توجيه ضربة نووية على نطاق ضيق، وتحويل الصواريخ باليستية المثبتة على الغواصات النووية إلى صواريخ نووية تكتيكية. ويتطلب كل هذا، وفقاً للبنجابون، زيادة حجم الإنفاق المخصص للقدرات النووية من الميزانية العسكرية، البالغة هذا العام 700 مليار دولار، إلى الضعفين.

وتهدف الولايات المتحدة من خلال هذه العقيدة إلى تحقيق أهداف عدة؛ فهي: أولاً، تسعى إلى تطوير قدرتها على الردع؛ فهناك شعور عام داخل الولايات المتحدة بأن قدرتها على الردع التقليدي والنووي تراجع؛ خاصة في ظل إدارة الرئيس السابق باراك أوباما الذي أضعفت استراتيجيته القائمة على القيادة من الخلف، وما سمي (الصبر الاستراتيجي) من موقعها كقوة عالمية، وحدت إلى حد كبير ليس فقط من قدرتها الرادعة، ولكن أيضاً من نفوذها السياسي على المستوى العالمي. ثانياً، توجه الولايات المتحدة من خلال هذه العقيدة رسالة قوية إلى منافسيها الرئيسيين القائمين على الساحة الدولية، وخاصة روسيا، والمحتملين بقوة وخاصة الصين، بأنها لا تزال القوة الأعظم، وستحافظ على هذه المكانة من خلال تحديث ترسانتها العسكرية، بل والعمل على ضمان تفوقها المطلق وليس النسبي فقط. وقد وجهت واشنطن أكثر من مرة، وأعادت ذلك في الوثائق الجديدة، اتهامات لروسيا بأنها تقوم بتحديث سلاحها النووي وتوسع فيه بشكل كبير، بالإضافة إلى تطوير أسلحتها التقليدية، وكل ذلك يمثل مصدر قلق فعلي لأمريكا، وخاصة أن روسيا دخلت بقوة في مناطق نفوذ تقليدية لأمريكا ومنها الشرق الأوسط.

وروسيا بالطبع ليست القوى الوحيدة المعنية بالعقيدة،

«أكسفورد»: دبي تسجل نمواً اقتصادياً متسارعاً وترسخ الابتكار والمعرفة

جديدة بصوابية السياسات التي تدير البلاد، إذ استطاعت تطوير كل القطاعات إلى مستويات عالمية، دلت عليه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد بالإنتاجية الفعالة لتلك القطاعات التي ضاعفت الناتج المحلي من 663 مليار درهم قبل 10 سنوات إلى ناتج يبلغ 1360 مليار درهم اليوم، وبتعزيز تنافسية الإمارات عالمياً بكل القطاعات التي ارتقت إلى مراكز متقدمة، تزاخم فيها دولاً قضت في رحلتها التنموية مئات السنين قبل الإمارات، حتى أصبح التميز والوصول إلى المراكز الأولى ثقافة حكومية راسخة. وتؤكد رسالة سموه الطموحات، لتكون الإمارات بين أفضل عشر دول في العالم بحلول 2021، الذي يصادف ذكرى مرور 50 عاماً على قيام الدولة، واعتبار ذلك هدفاً وطنياً وتاريخياً خلال السنوات الخمس المقبلة، لأن ذلك وعد للشعب بتحقيق الأفضل، والوعد دين كما قال سموه.



توقع تقرير لمجموعة أكسفورد للأعمال مستقبلاً مشرقاً لدبي مع تسجيل الإمارة نمواً اقتصادياً متسارعاً، بالتزامن مع ترسيخ الابتكار والمعرفة في مختلف القطاعات. وأكد «تقرير دبي 2018» أن دبي سجلت نمواً في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3.2% في العام الماضي، والمتوقع أن يصل نموها في العام الجاري إلى 3.5% من خلال الجهود التي تبذلها من أجل ترسيخ اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار. واستهلكت أكسفورد للأعمال تقريرها برسالة سابقة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وجّهها إلى شعب الإمارات، بمناسبة مرور عشر سنوات على توليه رئاسة الحكومة الاتحادية، عرض فيها مسيرة وإنجازات الحكومة في تلك السنوات، وطموحات السنوات الخمس المقبلة. ويعكس تضمين التقرير لتلك الرسالة شهادة عالمية

العملات الرقمية تتماوى مجدداً

عاودت «بيتكوين» الانخفاض مرة أخرى خلال التعاملات، أمس، بعدما تمكنت من عكس اتجاهها الهبوطي، أول من أمس، حين تراجعت أدنى من 6 آلاف دولار لأول مرة، تزامناً مع تراجع جماعي للعملات الرقمية. وانخفضت «بيتكوين»، أمس، 4.80% إلى 7329 دولاراً. وتراجعت «إثيريوم» 6.85% إلى 741 دولاراً، وهبطت «الريبل» 7.60% إلى 72 سنتاً. وبلغت القيمة السوقية الإجمالية للعملات الرقمية 350 مليار دولار انخفاضاً من 370 مليار خلال التعاملات، وبعدها تراجعت، أول من أمس، إلى أدنى من 280 مليار دولار للمرة الأولى منذ أواخر نوفمبر 2017. وحذر الاقتصادي نورييل روبيني من انهيار العملات الرقمية قائلاً: إن «بيتكوين» ربما تهبط إلى صفر.



الصحافة الإسبانية والنرويجية تتهم سياسة ترامب بتعريض القطاع المالي لهزات

علقت صحيفة «البايس» الإسبانية على الهبوط الحاد الذي شهدته أسواق الأسهم الأمريكية مؤخراً، ودور الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في هذا الهبوط، قائلة، أمس، إنه برغم أن الهبوط الحاد الذي تعرضت له أسعار الأسهم في بورصة وول ستريت «مذهل»، فإنه يجب تحليله بحذر «ودون الاستجابة لإغراء الدعوة لدق نواقيس الخطر في وقت سابق لأوانه». وذهبت الصحيفة إلى أن «تحليلاً مبدئياً لهذا الهبوط.. يسمح ببعض التفسيرات التي تجعل مثل هذا الجو الكارثي غير ضروري... ولكن الحقيقة هي أن السياسة الاقتصادية لترامب تساعد على وجود تسارع محموم في النمو الاقتصادي وأن سياسته الخاصة بالدولار تجعل حدوث هزات متفرقة ممكناً في القطاع المالي». وشددت الصحيفة على ضرورة مراقبة الاقتصاد الأمريكي بدقة، وقالت إنه برغم عدم وجود أسباب تدعو إلى دق نواقيس الخطر، فإن سياسة ترامب تدفع الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي باتجاه التعرض لاختلالات مفاجئة. من جانبها، علقت صحيفة «أفتنبوستن» النرويجية المحافظة، أمس، بقولها إن كثيرين تعودوا بسبب طول فترة خفض الفوائد البنكية على أن اقتراض المال مجاني تقريباً. ورأت الصحيفة أنه «في مثل هذه الحال، فإن المال يجد طريقه بسهولة إلى سوق الأسهم المحفوف بالمخاطر». وتوقعت الصحيفة أن «تعود هذه الأموال الآن للاستثمار في السندات والأوراق المالية الآمنة». وذهبت الصحيفة إلى أن هناك عاملاً إضافياً أسهم في هذه الاضطرابات «ألا وهو دونالد ترامب». وكان البيت الأبيض قال أمس الأول، إنه يشعر «بارتياح بالغ» إزاء الوضع الحالي للاقتصاد الأمريكي.

إنهاء الفقر المدقع في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات



تأليف: كلير لوكهارت وسام فينسننت
تاريخ النشر: 2014

التي اندلعت في مختلف أنحاء العالم في السنوات الأخيرة. لقد تغيرت أيضاً طبيعة الصراع العنيف وسمته. فبينما تناقص عدد الحروب الأهلية بشكل ملحوظ منذ أن بلغ ذروته في تسعينيات القرن العشرين، فإنه مقابل كل ضحية من حرب معترف بها، يوجد حالياً تسعة أشخاص ضحايا الجريمة المنظمة والصراعات الداخلية في الدول. وفي الوقت نفسه، شهدت طبيعة العنف تغيراً، بحيث إن عنف القرن الحادي والعشرين لا يتوافق وقالب عنف القرن العشرين. ويتسم الصراع المعاصر بضبابية الحدود الفاصلة بين أشكال العنف، ودوافع القتال، وغياب الخطوط الأمامية أو ميادين القتال الواضحة، وغياب الحدود الفاصلة بين المقاتلين والمدنيين. وبالمثل، من غير المحتمل أن يعني إعلان اتفاق سلام انتهاءً فورياً للعنف. ومنذ توقيع اتفاقية الأهداف الإنمائية للألفية عام 2000، أضحت تحديات الصراعات العنيفة والهشة في

وضعت «اللجنة رفيعة المستوى بشأن جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015»، التابعة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، هدفَ إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030؛ بوصف ذلك مهمة رئيسية من أجل مجموعة الأهداف الإنمائية الجديدة المتوقعة على نطاق واسع. ومع الاعتراف بالنطاق الواسع للقضايا التي يواجهها القائمون على وضع جدول أعمال ما بعد عام 2015، فإن هناك تحديات تواجه إنهاء الفقر المدقع في الدول الهشة والمتأثرة بالصراع بحلول عام 2030. وثمة اتفاق بأن التكوين الجغرافي للفقر العالمي يمر بتغير ملحوظ، في ظل زيادة عدد الدول التي انتقلت إلى فئة الدول المتوسطة الدخل. وثمة جدل دائر حول إذا ما كانت غالبية فقراء العالم في الفترة بين عامي 2015 و2030 سوف تستقر في الدول المتوسطة الدخل أو المتدنية الدخل. وفي حين أن العدد الكلي للسكان الذين يعيشون في فقر مدقع انخفض بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فإنه يقدر بأنه، ولأول مرة في التاريخ، ستستقر غالبية فقراء العالم قريباً في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، إن لم تكن كذلك بالفعل. وعلى حين كانت معظم البلدان الهشة قبل عقد مضي دولاً متدنية الدخل، فإن ما يقرب من نصفها يوجد حالياً في فئة الدول المتوسطة الدخل. وفي هذه الأثناء، يتوقع أن ينتقل تركيز الفقر من آسيا إلى إفريقيا. وفي حين ستحتاج معالجة الفقر المدقع واجتثاثه جهوداً متواصلة من جانب الدول المتوسطة الدخل، وتحديدًا الهند والصين، وهما اللتان تضمان الغالبية المطلقة لفقراء العالم، فإن الفقر المدقع لن يُجتث مالم تتمكن البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات (من تلك البلدان المتدنية الدخل والمتوسطة الدخل) وشركاؤها الدوليون من ابتكار حلول عملية ودائمة للتحديات العميقة والمتجذرة التي تواجهها. ليس نمط الفقر وحده هو الذي يتغير؛ فالفجوة بين الأغنياء والفقراء تتسع، مع تنامي ظهور طبقات وسطى في العديد من البلدان، كما بات وجود نخبة فائقة الثراء سمةً لدى معظم المجتمعات، بما فيها المجتمعات الأشد فقراً. إن إدراك هذه الفجوة وواقع وجودها يمكن أن يؤثر بوضوح في الاستقرار، كما ظهر في الحركات الاحتجاجية

سواء، واضحة. وللنظر فيما إذا كان ممكناً أن ينعكس هذا الأمر في الأهداف الإنمائية إلى ما بعد عام 2015 وكيفية انعكاسه، يجب على واضعيها أن يطوروا أرضية سياسية حساسة، تشمل تساؤلات تتعلق بالسيادة، والحرص الملموس المرتبط بمسئوليات مثل «الهشاشة»، والسؤال المتعلق بكيفية قبول معرفة أن الدول الهشة والمتأثرة بالصراع تواجه تحديات مميزة محددة السياق، يمكنها أن تعرقل بشكل جدي أي تقدم في مجال اجتثاث الفقر. ومع ذلك، قام الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) بتقديم الأسباب الموجبة لصوغ إطار عمل مشترك لفترة ما بعد العام 2015، يضم في طياته التنمية الاقتصادية، والاستدامة البيئية، وقضايا الهشاشة والصراع.

بالإمكان القول، بشكل لا لبس فيه، إنه في جميع المجتمعات يعد النمو، والسلام، والأمن، والعدالة، والحكم الفعّال، واحترام حقوق الإنسان، والاستثمار في رأس المال البشري، والمساءلة فيما يتعلق باستخدام الموارد، والاستثمار في البنى التحتية، أموراً مهمة لرفاه المجتمع بشكل عام، ولاسيما اجتثاث الفقر؛ ولذلك، فإن نوعية الأهداف والغايات والمؤشرات التي يتم ترويجها للدول الخارجة من الصراع يمكن إدراجها في إطار العمل العالمي الإجمالي.

وفي الوقت نفسه، فإن جميع الدول فريدة من نوعها، وخصائص الدول التي تخرج من صراعات ليست استثناءً. وهذا يدعو إلى اتباع نهج محدد السياق يأخذ في الاعتبار التاريخ والسياق وتطلعات المواطنين في أي مجتمع يأمل بتخطي ماضيه. وعلى الرغم من أننا لا نريد، بأي شكل من الأشكال، أن ندعو إلى تأجيل التنمية في سياق ما، فإنه ينبغي الإشارة إلى أنه، تاريخياً، قدمت فترات زمنية بعينها «فرصاً» جعلت من تغيير المسار لتخطي الماضي أمراً ممكناً، في حين شهدت العديد من الحالات آفاق تغيير قاتمة، نتيجة لعدم توافر «النضج». ففي بعض السياقات، وتحديدًا تلك التي تكون الحرب فيها قائمة، أو التي تحدث فيها كارثة طبيعية، ستكون ثمة حاجة إلى حالة المساعدة الإنسانية؛ حيث إن إنقاذ الحياة له أولوية على الرعاية الطويلة الأمد للمؤسسات أو التنمية. ومع ذلك، لا ينبغي أن يعيق الافتقار إلى النضج، عملية البحث عن كيفية معالجة جذور الهشاشة والصراع.

مركز المخاوف الإنمائية. إن الاعتراف بالصلات بين السلام والأمن وإدارة الحكم والتنمية ليس أمراً جديداً، وإنما أخذ ينمو منذ النقاشات التي دارت في التسعينيات من القرن العشرين حول «ربط» الإغاثة بالتنمية، بالإضافة إلى تنامي الخبرة العملية (على الأرض) للتعاون بين هيئات ووكالات المساعدات المتعددة الأطراف ومثيلاتها الثنائية الأطراف، والمنظمات غير الحكومية والجهات العسكرية. وقد اعترفت التقارير الدولية الرئيسية بأهمية إقامة السلام والأمن من أجل تجذر العمليات الإنمائية، وأهمية الرفاه والتقدم الاجتماعي الاقتصادي من أجل إقامة السلام وحفظه، والأهمية الأساسية لوجود دول قادرة على حفظ السلام وتأمين التنمية.

بحلول عام 2011، أصبح واضحاً مرة أخرى، أن الصراعات العنيفة والهشة عوائق أساسية في طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: فلم تحقق أي دولة هشة متدنية الدخل أو متأثرة بالصراع حتى الآن هدفاً واحداً من الأهداف الإنمائية للألفية. ويعيش 1.5 مليار نسمة؛ أي أكثر من خمس البشر، في دول هشة أو متأثرة بالصراعات. إن معالجة الفقر في هذه السياقات صعبة بصورة استثنائية. وللصراع أثر سلبي شديد في النمو الاقتصادي. ويعتبر الفقر على نطاق واسع، نتيجة للصراع ومحفزاً للصراعات المستقبلية على السواء.

وثمة إجماع متزايد على أن أدوات المساعدات الموجودة لا تتناسب بشكل جيد في البيئات المتأثرة بالصراع والبيئات الهشة. وهناك نقاش نشيط حول إذا ما كان بإمكان التنمية - كما سعي إليها من خلال صرف المساعدات - أن تفاقم بالفعل الهشاشة والصراع. ربما تكون الصعوبة الأساسية هي أن الآليات التقليدية للشراكة التنموية تفترض مسبقاً وجود حكومة فاعلة للمشاركة معها. وحيث توجد مؤسسات دولة موضع شك بحد ذاتها، فإن آليات المساعدة الدولية غالباً ما تقوّض الهدف الرئيسي لتعزيز الشرعية، ومؤسسات الدولة الفاعلة، ونشاطات السوق المشروعة.

لقد تحسن فهم أوضاع الصراع والهشاشة بشكل كبير، منذ عام 2000. وقد أصبحت الروابط بين السلام والتنمية، ومركزية المؤسسات في كونها مقيدة وداعمة على حد

زاييد.. القائد والإنسان

أبوظبي: إمارة في طور التحول

منذ اللحظة الأولى لتولي الشيخ زايد مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي، بدأ أن حجم العمل المطلوب تنفيذه سيكون كبيراً بدرجة لم تعرفها المنطقة من قبل، وبلغت الميزانية المقترحة لعام 1967 - وهي في حد ذاتها تغير جذري - 47 مليون دينار بحريني، خصص منها 35 مليون دينار لإقامة بنية تحتية في الإمارة، وهذا أمر غير معهود. وبلغت التكلفة الإجمالية لمشروعات التنمية حسب الخطة الموضوعية 39.25 مليون دينار بحريني، أنفق منها 4 ملايين دينار على الصرف الصحي، و3 ملايين دينار على المستشفيات والمراكز الصحية، و3 ملايين دينار على المرحلة الأولى من مراحل إنشاء ميناء يوفّر للمرة الأولى مرفأً آمناً للسفن الكبيرة القادمة إلى أبوظبي. كما خصص مبلغ 3.75 مليون دينار لبرنامج إسكان يهدف إلى بناء 2000 منزل، في حين خصص مبلغ نصف مليون دينار بشكل مبدئي للإنفاق على التعليم. ومما لا شك فيه أنه ومن ناحية اقتصادية، فإن هناك معايير عدة للحكم على ازدهار الاقتصاد، ولعل أصدق مؤشر إلى تطور النشاط الاقتصادي، هو حجم الكتلة النقدية المتداولة. وقد اعتمدت أبوظبي في يونيو 1966؛ أي قبل فترة وجيزة من تولي الشيخ زايد مقاليد الحكم، الدينار البحريني عملة لها. وفي عام 1966 بلغ النقد المتداول في أبوظبي 2.4 مليون دينار بحريني. وفي السنة اللاحقة كان هذا الرقم قد زاد على الضعف ووصل إلى 5.4 مليون دينار بحريني تقريباً. وبحلول عام 1970، وهو العام السابق لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة واعتماد عملة جديدة، وصل حجم النقد المتداول إلى 13.6 مليون دينار بحريني.

وفي 20 مارس 1968 أعلن الشيخ زايد خطة خمسية مثلت استراتيجية تنموية لأبوظبي. وقد شملت الخطة الخمسية الجديدة برنامجاً شاملاً وميزانية مفصلة تغطي كل نواحي الحياة، وخصصت فيها ميزانية لكل قطاع، وبلغت حصة التعليم فيها 12.4 مليون دينار بحريني، مع التركيز على بناء نظام للتعليم الابتدائي والثانوي في كل أرجاء الإمارة، وكان ذلك حجر الأساس للنهضة التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المصدر: كتاب «بقوة الاتحاد»

قالوا عن الشيخ زايد..

إن الدعم الذي لطالما قدمته دولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها بقيادة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، للمرأة الإماراتية، هو الخطوة الأولى نحو نجاحها والسبيل الذي مهد لها طريق التميز والعطاء بكافة مجالاته وثابتت المرأة الإماراتية لتثبت أنها محل هذه الثقة فلطالما كانت مصدر فخر واعتزاز.

سمو الشيخ محمد بن خليفة بن زايد آل نهيان عضو المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي

